

Distr.: General
13 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات
والمبادرات: ٢٤ حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على جميع أشكال
العنف ضد المرأة والفتاة على النحو المحدد في منهج عمل بيجين والوثيقة
الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من اتحاد الأمهات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2003/1

** قُدمت هذه الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات بدون التعليل المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار
الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، التي قررت فيها الجمعية أنه إذا تأخر تقديم تقرير ما فإنه ينبغي إيراد
سبب هذا التأخر في حاشية للوثيقة.



مقدمة

اتحاد الأمهات منظمة تطوعية إنجيلية تعمل على تعزيز رفاهية الأسرة في شتى أرجاء العالم. وينهض أعضاؤنا البالغ عددهم مليون عضو في شتى أرجاء العالم وغالبيتهم من النساء، بدور نشط في تنفيذ مجموعة واسعة ومتنوعة من المبادرات داخل مجتمعاتهم المحلية. ويفسح برنامجنا "الحياة الأسرية" و "محو الأمية والتنمية" المجال أمام المرأة للقيام بدور حيوي من أجل تمكين بنات جنسها من المهد إلى اللحد. والنهوض بالمرأة أداة أساسية للقضاء على العنف ضد المرأة بتمكينها من إنشاء رأس مال اجتماعي وتعزيزه.

العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية ويعوق المرأة عن تحقيق المساواة من جميع جوانب حياتها. ويتخلل العنف جميع الطبقات الاجتماعية في كل المجتمعات وفي جميع مراحل دورة الحياة. والعنف ضد المرأة هو "أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه، أو من المحتمل أن يترتب عليه، أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"^(١).

وتشمل أعمال العنف ضد المرأة إساءة معاملة الأطفال، وختان الإناث، والاعتصاب كسلاح في الحرب، والإجهاض القسري، والبلغاء القسري، والاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال، واعتصاب الزوجة وأعمال العنف المتعلقة بالمهر. وتحدث أعمال العنف داخل البيت، أو في مكان العمل أو في المجتمع المحلي أو ترتكبها الدولة. والعنف هو تعبير عن العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين التي ينشأ عنها سيطرة الرجل على المرأة وخضوعها له باستمرار، مما يحرم المرأة من التقدم والمشاركة في المجتمع.

مبادئ إرشادية

لا يمكن تحقيق القضاء على العنف بالكامل دون تمكين المرأة بصورة شاملة في المجالات الاجتماعية والشخصية والاقتصادية والسياسية. ويجب أن تأخذ المرأة زمام المبادرة من أجل تحقيق التغير لصالحها وإنهاء دائرة العنف.

ويجب أن تستهدف الاستراتيجيات والمبادرات المرأة لأجل تصحيح الاختلال بين الجنسين، بل وينبغي أن تشمل الرجل، الحليف الضروري في التغير. ويجب على الحكومات أن تتجاوز نهج الرعاية الاجتماعية وتبنّي نهجاً تحويلياً يعالج الأسباب الأساسية التي تخول

(١) كما هو معرّف في الفقرة ١٣ من منهاج عمل بيجين (انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني).

العنف ضد المرأة وتفشيها في المجتمع. ويجب أن تكفل الحكومات توخي نهج تنقيفي مشترك بين العديد من الوكالات ومناسب ثقافيا في الإجراءات التي تتخذها في هذا المجال.

التوصيات

• العادات والثقافة

تشمل أسباب العنف ضد المرأة الدين، والتقاليد والثقافة، والمفاهيم التاريخية لأدوار كل من الرجل والمرأة، أي أهلية الرجل وتفوقه. ويجب الكف عن استخدام هذه الذرائع كوسيلة للدفاع أو لتبرير العنف القائم على نوع الجنس. وحتى إذا كانت ثقافة المجتمع تمنح الرجل قدرا كبيرا من السيطرة على سلوك المرأة، غالبا ما يتجاوز الرجال الذين يسيئون استخدام هذه السلطة حدود هذه "القاعدة".

ومن الضروري أن تقوم الحكومات بما يلي:

- التشقيف و سن القوانين وتنفيذها من أجل تغيير مواقف كل من الرجل والمرأة إزاء دور ومركز كل منهما
- وضع وتنفيذ برامج موجهة للرجال والفتيان لتغيير المواقف وأنماط السلوك القائم على المعاملة السيئة والعنف
- التعاون مع الزعماء التقليديين والدينيين لإذكاء الوعي والتخفيف من حدة العنف ضد المرأة
- إفهام المجتمعات المحلية أنه لا ينبغي الخلط بين القيم الثقافية والممارسات الثقافية، وأنه يمكن تغيير الممارسات دون التأثير سلبا في القيم
- دعم مبادرات القواعد الشعبية التي تتعاون مع المجتمعات المحلية من أجل تبديد الأساطير ومنع العادات الخطيرة
- العمل من أجل إضفاء قيمة على دور المرأة في المجتمع وتأكيد ذلك الدور

• الصحة

يعود وضع المرأة الجيد بالنفع على المجتمع من جميع جوانبه. بما فيها تربية الأطفال والتعليم والاقتصاد. ويؤيد اتحاد الأمهات اتباع نهج شامل في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك تطبيق استراتيجيات للوقاية الأولية فضلا عن سياسات الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف. فالآثار العاطفية والنفسانية وكذلك البدنية التي تعانيها النساء والفتيات نتيجة للعنف آثار مدمرة - ومن الضروري السهر على احتياجهن فيما يتعلق بالصحة العقلية والبدنية.

ويتعين على الحكومات القيام بما يلي:

- تحديد الأولويات في حملات التوعية والعمل بجد على تعزيز حقوق المرأة من أجل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية الجيدة
- كفالة حصول المرأة على احتياجاتها الأساسية مثل حمايتها من العنف
- تمكين المرأة من تحديد خياراتها فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية
- حماية صحة المرأة عن طريق تحريرها من العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك ختان الأنثى الذي غالباً ما تترتب عليه إصابات حادة ووفيات
- كفالة حصول المرأة على أفضل الخدمات في مجالات الرعاية المخففة للآلام، والمشورة، والدعم والإرشاد والمعلومات بشأن خدمات الرعاية الاجتماعية

• التعليم

إن ثلثي الأميين في العالم من النساء، وهذا ما يعوق إلى حد كبير قدرتهن التفاوضية داخل الأسرة والمجتمع المحلي. فالتعليم أداة لبناء الثقة والاحترام ويجب استخدامه في تعليم المرأة المهارات القيادية، ومهارات الحياة وتدريبهن على النهوض بأنفسهن لتحقيق التغير في المجالات الخاصة والعامة والسياسية.

ولا يمكن بناء مجتمع خال من العنف القائم على أساس الجنس ما لم تحقق الحكومات ما يلي:

- تكثيف جهودها من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في القضاء على التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥
- وضع برامج متخصصة لتلبية احتياجات المسنات من النساء بمساعدة المنظمات غير الحكومية
- رفض الأساطير من خلال التعليم وتغيير مواقف الشبان والشابات إزاء المساواة بين الجنسين، والعلاقات والعنف والصحة (الجنسية) والأدوار النمطية للمرأة والرجل

• الفقر

الأوضاع المعيشية الفقيرة ملائمة لنشوب الخلافات حيث يلجأ الرجل في معظم الأحيان إلى صب جام غضبه على شريكة حياته. والنساء اللاتي يعشن في حالة من الفقر هن أكثر عرضة لسوء المعاملة والبغاء القسري والاتجار غير المشروع.

ويجب على الحكومات اعتماد نهج مزدوج إزاء مسألة الفقر من حيث تأثيرها في المرأة آخذة في الاعتبار ما يلي:

(أ) عجزها عن ممارسة التنمية البشرية بوصفها تسهم في توسيع نطاق القدرات البشرية القيمة - تحقيق المعرفة، وطول العمر ومستوى معيشي محترم^(٢)؛ و

(ب) عدم وصولها إلى الموارد، بما في ذلك من خلال الحرمان من الدخل، ومنعها من العمل بأجر خارج بيت الأسرة واللامساواة في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، مما يحرمها من فرصة إحداث تغيير لصالحها.

ومن واجب الحكومات القيام بما يلي:

- تخفيف وطأة الفقر
 - العمل من أجل إلغاء ديون العالم النامي
 - التركيز على تعزيز الرعاية الصحية، والتعليم، والدخل والعمالة للمرأة، وتمكينها من أن تحيا مستقلة عن الرجل.
- وفي الأسر المعيشية التي تزداد فيها إمكانية وصول المرأة إلى الموارد والدخل يكون العنف أقل انتشارا ويكون احتمال استمرار دائرة الفقر ضعيفا.

• التمثيل

المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على نطاق واسع في مناصب السلطة وصنع القرار. فهي في حاجة إلى ممارسة حقوقها المدنية والقانونية والسياسية المتساوية حتى تتمكن من توجيه الانتباه إلى احتياجاتها، وتؤثر في البرامج السياسية وتطالب باتخاذ الإجراءات الحكومية المناسبة. ويتعين على الحكومات أن تكفل تمكين المرأة من المشاركة في المبادرات على مستوى القواعد الشعبية، وفي اللجان الحكومية وعمليات صنع القرار على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية. ويتبين من البحوث أن غياب الأفرقة العاملة النسائية عامل هام في انتشار العنف^(٣).

الأفكار السائدة بشأن النشاط الجنسي ووضع المرأة هي العامل المحدد لكيفية تصرف الأسر والمجتمعات المحلية. فالقوانين الوطنية والدولية تحدد معايير قواعد السلوك وتفرض قيودا عليه. ويؤكد القانون ضد العنف القائم على الجنس أن مثل هذا العمل سوف لا يكون مقبولا في المجتمع ويبدد الفكرة القائلة إن هذه المسألة مسألة خاصة بالأسرة. ويجب تمكين المرأة من الوصول دون عوائق إلى المعلومات بشأن النظام القانوني. ويجب أن يكون الإصلاح

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠؛ حقوق الإنسان والحق في التنمية.

(٣) منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي عن العنف والصحة، ٢٠٠٢.

القانوني الناجح مصحوبا بحملات المهدف منها إعلام الرجل والمرأة بحقوقهما القانونية والإنسانية والحدود التي لا ينبغي تجاوزها.

ويتعين على الحكومات القيام بما يلي:

- إنشاء هيكل وأدوات وموارد فعالة لسن هذه القوانين وإنفاذها
- كفالة معاقبة مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة
- توفير التدريب والموارد والتمويل للعاملين في جهاز القضاء الجنائي
- جمع الإحصاءات التي تعطي (أ) صورة دقيقة عن وتيرة العنف الممارس ضد المرأة وأشكاله؛ و (ب) وتبين مدى فعالية القوانين في منع ارتكاب جرائم العنف ومعاقبة مرتكبيها
- تقييم مدى فعالية التدابير التي تتخذها بهدف إحراز التقدم
- فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وباء يصيب المرأة. ويرتبط هذا الوباء بالعوامل المذكورة أعلاه التي يساعد على تفشيها والتي تؤدي بدورها إلى تفشيها. ويتعين على الحكومات أن تكافح فيروس نقص المناعة والإيدز في أي محاولة تبذلها من أجل القضاء على جميع أشكال العنف. ويشير صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في تقريره عن "حالة السكان في العالم في عام ٢٠٠٠" إلى أن تخطيط تنظيم الأسرة ومساعدة السكان هما أفضل السبل المتبعة في تحقيق هذا المهدف، إلى جانب المبادرات التعليمية. ويجب أن تضع الحكومات توفير الرعاية الصحية للمرأة وتعليمها في مقدمة أولوياتها كطريقة من طرق الوقاية والرعاية الاجتماعية.

• خاتمة

وللقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، من الضروري أن تعالج الحكومات جميع جوانب اللامساواة بين الجنسين. ويذكر اتحاد الأمم المتحدة الحكومات بالتزاماتها التي أخذتها بالفعل على عاتقها. ويجب على الحكومات أن تعطي الأولوية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ منهاج عمل بيجين تنفيذًا كاملاً باستخدامها استراتيجيات واضحة وتحديد مجالات المسؤولية ووضع جداول زمنية لذلك.